ضرورة المشاركة الخليجية في أي اتفاق لتسوية الحرب



بقلم:
د. محمد الرميحي ○

لا أحد يجزم بما إذا كان ثمة حرب أو سلام بين الطرفين الأمريكي والإيراني، إلا أن المؤكد أن الطرفين قد أنهكا من الصراع، لم تكن دول الخليج صاحبة قرار في اندلاع الصراع ولكنها دفعت ثمناً باهظاً بسببه، وإن كان ثمة سلام، فليس من المقبول أن يصبح الخليج غائباً بعد ذلك الثمن الباهظ. تلك نقطة البداية في قراءة الجهود الجارية لوقف المواجهة التي تتراوح بين اللاحرب واللاسلم. الدول الخليجية لها مصلحة مباشرة في صياغة التسوية إن تمت. ومشاركتها شرط لتوقيع أي اتفاق يراد له الاستمرار.

التكلفة الخليجية لا تختصر في منشأة أصيبت أو سفينة تعطلت، فعند مضيق «هرمز» تتعرّض حركة الطاقة والتجارة للاضطراب، وترتفع مخاطر الشحن والتأمين، وتصبح مواعيد التسليم أقل يقيناً، وعند مضيق «باب المندب» يدفع تهديد الحوثي الملاحة بعض السفن إلى مسارات أطول، فتزداد تكلفة النقل وتتأخر الإمدادات. وبين الممرين تتضرر الاقتصادات الخليجية التي تحتاج إلى انتظام التجارة حتى تواصل مشروعاتها وتوفر فرص العمل والاستقرار في بلدانها.

لهذا فإن الموقف الخليجي الداعي إلى التهدئة يصدر عن فهم للمصلحة الوطنية. دول الخليج بنت خططها على تنويع الاقتصاد وجذب الاستثمارات وفتح باب العمل لملايين من غير مواطنيها. واستمرار الصراع يستهلك بعض ما خصص لهذه الأهداف. وهي تحتاج إلى جوار يمكن التعامل معه وفق قواعد أممية واضحة، والوضوح آخر ما يمكن توقعه من إيران كما نشاهد ونلمس.

يعمل على تسوية تحفظ مصالحه، أساسها حرية الملاحة وحماية المنشآت المدنية. فلا يكفي اتفاق يعالج جانباً من الملف النووي، فيما تبقى تهديدات الممرات البحرية والجماعات الآيديولوجية المسلحة التابعة لإيران تعبث بالأمن الإقليمي. وقد يوقف أي اتفاق جولة من القتال، ويترك أسباب الجولة التالية قائمة.

يتزامن تحرك الوساطات في وقت تظهر فيه مؤشرات على إمكان تحريك التسوية الأوكرانية – الروسية وقد عقدت محادثات نهاية الأسبوع الماضي تضم روسيا وأوكرانيا والولايات المتحدة وبعض دول أوروبا في العاصمة الإماراتية أبوظبي. لم يظهر الدخان الأبيض بعد انتهائها، واستمرار القتال يفرض الحذر؛ فاقتراب التفاوض لا يساوي اقتراب السلام، وما زالت قضايا الأرض والضمانات الأمنية قادرة على تعطيل التفاهم في تلك الحرب التي طالت.

إذا تقدم المسار الأوكراني في المستقبل، فقد تتغير أولويات القوى الكبرى وتتسع قدرتها على معالجة ملفات أخرى. ومنها إيران، وقد تجد واشنطن وموسكو مصلحة في تفاهمات تخفف التوتر خارج أوروبا. هذا احتمال ينبغي قراءته، دون افتراض صفقة شاملة تقرر مصائر المناطق جميعاً.

والدرس للخليج أن يحضر مبكراً بمطالبه، قبل أن تستقر تفاهمات يصعب تعديلها لاحقاً. وفي إسرائيل، يفتح اختيار غادي آيزنكوت لمحاولة تشكيل الحكومة احتمال تغيير القيادة، لكنه لا يضمن تغيير السياسة جذرياً. فالحسابات الائتلافية، ومواقف الأحزاب، وأثر الحرب في المجتمع الإسرائيلي التي عمقت التعصب فيه تحدد مساحة الحركة أمام أي حكومة إسرائيلية.

لذلك لا يصح تعليق الآمال على خروج شخص من القيادة ودخول آخر، كما لا يصح تجاهل فرصة يتيحها تبدل سياسي قد يغير حسابات التصعيد.

إن المعيار الخليجي يجب أن يبقى مرتبطاً بالسلوك: علينا أن ننتظر ونرى، هل ينفتح مسار جاد للحقوق الفلسطينية؟ فاستقرار المنطقة لا يتحقق مع إبقاء الفلسطينيين خارج أي أفق سياسي.. والمشاركة الخليجية المطلوبة لا تعني منح أحد حق تقرير مستقبل دولة أخرى، بل تثبيت حقوق دول المنطقة في أمنها وسيادتها. وعلى إيران أن تدرك أن طمأنة الجوار تحتاج إلى التزامات عملية، وعلى واشنطن أن تفهم أن اتفاقها مع طهران لا يغني عن التشاور مع شركائها. ودول الخليج لديها تصور محدد لما تقبله وما ترفضه، وتعاونها الاقتصادي مستقبلاً مرتبط بسلوك يحترم تلك الالتزامات، وقد تبلور في الخليج موقف مشترك يحدد مطالبه الأمنية والاقتصادية، ويسعى إلى تحويل جهوده في الوساطة إلى مشاركة في بناء الترتيبات المقبلة.

ومن الضروري أن تتضمن آليات للتحقق ومعالجة الخروقات، لا تعهدات عامة يصعب اختبارها. لقد تحمل الخليج قسطاً كبيراً من التكلفة، وأسهم في البحث عن الحل، ومن حقه أن يكون شريكاً في تحديد شروط الاستقرار وأن تؤخذ مصالحه في التسوية إن تمت؟

○ أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة الكويت

قضايا الحرب والسلم في المنطقة



بقلم:
د. رضوان السيد ○

انتهت الانتخابات الإسرائيلية والانتخابات النصفية الأمريكية. وفي حين ينهمك الإسرائيليون في مَن يشكّل الحكومة القادمة، فإنّ الاهتمام العالمي ينصبُّ على الولايات المتحدة بعد أن خسر «الجمهوريون» في سباق مجلسَي الكونجرس. الرئاسة في الدستور الأمريكي لها صلاحياتٌ شديدةُ القوة، وتمتلك حقّ الفيتو على قرارات الكونجرس. ولذا لا يعني فقدُ الأكثرية في السلطة التشريعية أنّ الرئيسَ انتهت قوتُه أو أنه مضطرٌّ لتغيير سياساته في السنتين المتبقيتين من عهده.

بيد أن «الديمقراطيين» الذين كسبوا الجولةَ في المجلسين يستطيعون إعاقةَ الإدارة في التعيينات وفي مشروعات القوانين وحتى في مسائل الحرب وميزانياتها وتطور العلاقات بالدول الأخرى.

ومن المشهور لدى الخبراء أنّ الإدارة القائمة للرؤساء من الحزبين تخسر عادةً في الانتخابات النصفية. وتعود الخسارة غالباً لأسباب داخلية مثل ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة. وليست هناك ملفات جديدة تماماً تحدّت إدارة الرئيس ترامب. إنما هناك مشكلات تفاقمت مثل مسألة الهجرة التي كانت من أسباب نجاح الرئيس قبل عامين، أما اليوم فقد صارت عبئاً لاصطدامها بعقبات قانونية وشعبية وإنسانية. فالأقلياتُ التي نالت ملاحقاتُ أجهزةِ الهجرة من استقرارها تحشدت ضده.

بيد أنه وللمرة الأولى تقريباً لعبت الحربُ أو الحروب دوراً في خسارة ترامب وحزبه. فالجمهور، وليس الأقليات فقط، تأثر بالحرب التي استمرت طويلاً في غزة وعليها. وكان ترامب داعماً لنتنياهو فيها، ثم تشاركا في الهجوم على إيران. والجمهور قلقٌ لحالة اللاحرب واللاسلم السائدة الآن.

صحيحٌ أن الرئيس ترامب شكل «مجلس السلام» لإنهاء الحرب على غزة، ويتفاوض بكثافة مع إيران بالواسطة لإنهاء النزاع، لكنّ إعاقات الإمداد بالطاقة بسبب إقفال مضيق هرمز، والإنفاق الهائل على الحرب، كل وضع مسؤوليات على إدارة ترامب بسبب ارتفاع نفقات المعيشة، وارتفاع أسعار الطاقة على المواطنين.

وهكذا، وربما للمرة الثانية (المرة الأولى كانت أيام بوش الابن وحربيه على أفغانستان والعراق) تلعب حربٌ خارجيةٌ دوراً بارزاً في الانتخابات الأمريكية.

لكن لنتأمل آثار الانتخابات الأمريكية على الأطراف الأخرى. يقال إن الكنديين والأوروبيين ارتاحوا لخسارة ترامب. لكنّ الرئيس الفرنسي ماكرون قال إن العودة إلى الوراء غير ممكنة ولا بدّ أن يعتمد الأوروبيون على أنفسهم. وقد تخوَّف رئيس الوزراء الإسرائيلي أن يتردد الرئيسُ ترامب في شن الحرب التي اتفقا على متابعتها ضد إيران!

إنما الطريف ردة فعل الطرف الإيراني. فقد اعتبر البعضُ أن الصمودَ الإيراني هو الذي تسبب في خسارة ترامب وحزبه! لكنّ رسالتين أصدرهما مجتبى خامنئي قالتا أمرين مختلفين. في الرسالة الأولى يقول المرشد الابن إنّ الغرب، وبخاصة أمريكا، سيظل عدواً لإيران أياً كان الحاكمون. أما في الرسالة الثانية فقد جاء أن المقاومين الموالين لإيران في العراق ولبنان واليمن يتقدمون على سائر الجبهات. فهل كان خامنئي بذلك يطمئن الإيرانيين إلى أن أذرعهم لا تزال قوية وقد لا يضطرون هم للقتال بأنفسهم!

لا يبدو حتى الآن أن الانتخابات الأمريكية ستؤثّر في مصائر الوضع في الشرق الأوسط. فالإسرائيليون لا يزالون ينفذون هجمات وتفجيرات في جنوب لبنان. والحوثيون لا يزالون يهجمون من اليمن. والكل متوجسٌ من الوضع بسبب التحشيدات العسكرية، وتراجع الأوضاع الاقتصادية، واستحالة التنبؤ بما سيحدث غداً أو بعد غدٍ.

○ كاتب ومفكر من لبنان

هل تؤسس القمة الثلاثية في شينزن لنظام أمني دولي جديد؟

بقلم: نيكولاي نوفيتس ○

من المقرر أن تشهد قمة منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) في مدينة شينزين بجمهورية الصين اجتماعاً غير مسبوق في التاريخ الحديث، إذ سيجلس قادة روسيا والولايات المتحدة والصين معاً حول طاولة واحدة للمرة الأولى.

ولا تزال تفاصيل الاجتماع وجدول أعماله قيد الإعداد النهائي، إلا أن مجرد طرح هذه المسألة قد بدأ بالفعل في تغيير نبرة النقاش حول النظام العالمي المستقبلي.

وقبيل انعقاد القمة في شينزين بأسبوع، وعقب مشاورات جرت في أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بين روسيا والولايات المتحدة وأوكرانيا، أوضح رئيس الوفد الروسي فلاديمير ميدينسكي، أن الهدف الرئيسي من عملية التفاوض يتمثل في بناء نظام أمني جديد، يضاهي في نطاقه اتفاقيات «يالطا–بوتسدام» التي أُبرمت عام 1945.

تبدو أوجه التشابه التاريخية واضحة، لكنها تتطلب تفسيراً دقيقاً. فقد كان مؤتمر بوتسدام لقاءً بين المنتصرين لتقييم الحرب ضد عدو مشترك، في وقت كانت قواتهم تتمركز على أراضي ألمانيا المهزومة.

ولم يكتفِ المشاركون في ذلك المؤتمر بالمناقشة فحسب، بل توصلوا إلى اتفاقات بشأن الحدود ومناطق الاحتلال والتعويضات. أما الأطراف الثلاثة في الوقت الراهن، فلا يجمعها عدو مشترك ولا نصر مشترك، كما أن مصالحها تتباعد بشكل أكبر بكثير مما كانت عليه مصالح الحلفاء في عام 1945.

ففي حين يرغب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في مناقشة قضايا الحد من الأسلحة النووية وإيران، تسعى سلطات موسكو إلى طرح ملفات أوكرانيا والأمن الأوروبي.

وفي الوقت نفسه، أوضحت بكين أنها لا تنوي مناقشة القضية الأوكرانية في شينزين، كما وصفت وزارة الخارجية الصينية المشاركة في محادثات ثلاثية حول نزع السلاح النووي في هذه المرحلة بأنها أمر غير عادل وغير منطقي وغير واقعي.

ويُعد موقف الصين هنا بالغ الأهمية، إذ إن استضافة هذا الاجتماع التاريخي تعزز مكانة بكين كمركز يجمع الأطراف الفاعلة الرئيسية. لكن هذا الدور يأتي بتكلفة، ذلك أن صورة «المفاوض الكبير» تتناقض مع الخطاب الصيني المناهض لـ«عقلية الحرب الباردة» ومبدأ «اللعبة الصفرية».

علاوة على ذلك، تولي بكين أهمية كبيرة للسوق الأوروبية –التي سيصل فيها العجز التجاري مع الصين إلى أكثر من 420 مليار يورو بحلول عام 2035– في حين تبحث سلطات بروكسل بالفعل عن ذرائع لاتخاذ تدابير دفاعية.

وفي الوقت ذاته، لن ينتهج الرئيس الصيني شي جين بينغ أسلوباً مشابهاً لما اتبعه الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون ووزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر؛ إذ يفضل بدلاً من ذلك أن يلعب دوراً كعنصر استقرار على الصعيد العالمي.

هل يعني هذا أن الاجتماع بلا جدوى؟ على الإطلاق؛ فمن الممكن مقارنة أهميته بحدث تاريخي آخر، ليس مؤتمر بوتسدام، بل مؤتمر طهران عام 1943.

ففي ذلك الوقت، التقى قادة «الثلاثة الكبار» وجهاً لوجه للمرة الأولى، ورغم أنهم لم يسوّوا أي قضايا نهائية، إلا أنهم اتفقوا على مواصلة اتخاذ القرارات المشتركة على أعلى المستويات.

إذا تم التوصل في شينزين إلى إرساء مبادئ –حتى وإن كانت في حدها الأدنى– مثل عدم جواز الصدام المباشر بين القوى النووية، واستعادة الحوار حول الاستقرار الاستراتيجي بعد انتهاء معاهدة «نيو ستارت» (New START)، والاعتراف المتبادل بالمصالح الأمنية المشروعة، فإن ذلك سيشكل خطوة نحو ما يمكن تسميته بـ«نظام بوتسدام جديد» أو «يالطا جديدة»، وسيمثل بداية لمسار في هذا الاتجاه.

وتتمثل الأولوية القصوى اليوم في منع التصعيد واستعادة القدرة على التنبؤ بالأحداث. كما يظل السؤال مطروحاً حول مدى قدرة الولايات المتحدة على تقديم التزامات تتجاوز في مداها الزمني فترة الإدارة الحالية.

وهناك قضية أخرى تتعلق بأوروبا، حيث يدور منذ فترة طويلة حديث حول ضرورة تحديث الهيكل الأمني، في ظل الوضع الراهن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE).

وفي مؤتمر ميونخ للأمن الذي عُقد مؤخراً، أشار الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى أن النظام السابق –الذي أُرسي خلال الحرب الباردة– لم يعد يعكس الواقع الحالي، معلناً في الوقت ذاته عزمه إنشاء قناة اتصال مباشرة مع روسيا.

تحدث المستشار الألماني فريدريش ميرتس عن ضرورة استعادة التوازن مع «أكبر جار لأوروبا». ومع ذلك، ثمة فجوة كبيرة بين هذه التصريحات والأفعال على أرض الواقع.

وعندما صرّح ترامب في الخامس من شهر نوفمبر بأن التوصل إلى اتفاق مع موسكو قد يؤثر على «أوروبا بأكملها»، وأعلن جاريد كوشنر العمل على صياغة هيكل أمني أوروبي شامل، جاء رد الفعل من بروكسل سلبياً للغاية.

وقد تجلى هذا التردد بوضوح في أبوظبي؛ حيث عقد ممثلون عن الاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة وإيطاليا وحلف الناتو اجتماعاً موازياً مع الوفدين الأمريكي والأوكراني، أكدوا خلاله الدور المركزي لحلف الناتو في أوروبا. ومع ذلك، لم تتلقَّ موسكو أي مقترحات جوهرية من الجانب الأوروبي.

وبعبارة أخرى، لا يهتم الأوروبيون كثيراً بإيجاد نظام جديد، بل يسعون إلى الحفاظ على النظام القائم مع ضمان مشاركتهم فيه، ومن دون مراجعة مبادئه؛ بدءاً من توسيع حلف الناتو وصولاً إلى إعطاء الأولوية لأمن التكتلات على حساب الأمن الأوروبي الشامل.

غير أن الدول الأوروبية تفتقر إلى موقف موحد بشأن هذه المسألة؛ ففي حين تبدي روما –وبرلين إلى حد ما– استعداداً لإجراء مناقشات مع موسكو، ترى بولندا ودول البلطيق في أي حوارٍ تهديداً بحدوث انقسام.

يكمن التناقض في أنه كلما طال أمد مماطلة الاتحاد الأوروبي وتأجيله لهذه العملية، زاد احتمال أن تتشكل ملامح الأمن الأوروبي بمعزل عنه.

ومن غير المرجح أن يُسفر اجتماع القادة الثلاثة عن توقيع وثائق أو معاهدات محددة. ومع ذلك، فقد يؤكد الاجتماع تشكُّل مستوىً أعلى في الهيكلية العالمية، يتألف من ثلاث قوى ذات مصالح متباينة، لكنها تتشارك المسؤولية عن الاستقرار العالمي.

إن هذا النظام الجديد ينبغي أن يُبنى –وهو ما سيحدث بالفعل– ليس على أساس انتصار طرف على الآخر، بل على قاعدة ضبط النفس المتبادل وإدراك كل طرف حدود قوته. ورغم أن هذا الترتيب يفتقر إلى الطابع الاحتفالي الذي اتسم به مؤتمر بوتسدام، فإنه –من الناحية النظرية– أكثر ديمومة واستقراراً.

○ الكاتب نائب مدير المعهد العالمي للاقتصاد العسكري والاستراتيجيات بموسكو

اقتصادات الشرق الأوسط بين عواصف الصراع ورياح التقنية



بقلم:
د. حسن يوسف علي ○

أصدرت مجموعة البنك الدولي منذ أقل من أسبوعين (أكتوبر 2026) تقريرها الإقليمي المرتقب تحت عنوان: «سد الفجوات واغتنام الفرص: الذكاء الاصطناعي والوظائف والنمو»، وهو يكشف عن أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. ويأتي هذا التقرير الآن في لحظة تاريخية فارقة، ليضع أمام أعيننا مرآة تعكس واقعاً اقتصادياً يتأرجح بين مطرقة الصراعات الجيوسياسية الحادة، وسندان التحولات التكنولوجية المتسارعة، وليقدم قراءة تحليلية عميقة تستشرف مستقبل هذا الإقليم المنهك وما يتوقع منه.

يستهل التقرير تحليلاته برصد الزلزال الاقتصادي الذي ضرب المنطقة إثر الصراع الذي اندلع في إيران في فبراير2026. لقد تم إغلاق مضيق هرمز أبوابه الفعلية، ليخنق الشريان الحيوي الذي يمر عبره عادةً خُمس تجارة النفط والغاز الطبيعي المسال العالمية، ولتتراجع معدلات الإنتاج الخليجي من 26 مليون برميل يومياً قبيل الصراع إلى نحو 16 مليون برميل فقط في شهر مارس. وعلى النقيض من أزمة عام 2022 (غزو الاتحاد الروسي لأوكرانيا) حيث زادت إيرادات دول الخليج بفضل ارتفاع الأسعار العالمية، تبدو المفارقة اليوم مريرة؛ فالأزمة الحالية لا تكمن في السعر السائد، بل في القيود المفروضة على حجم الإنتاج والقدرة على التصدير.

ونتيجة لهذه العاصفة، يتوقع التقرير أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 4.3% خلال عام 2026، في تراجع قاس يعادل ما تكلفته تلك الدول إبان إغلاقات جائحة كورونا. وتعاني الدول التي لا تملك مسارات تصدير بديلة، حيث يُتوقع أن ينكمش اقتصاد دولة قطر بنحو 20.9% في أسوأ أداء له منذ نصف قرن، واقتصاد العراق بنسبة 12.4%، ليجر هذا التراجع الإقليم بأسره إلى انكماش عام متوقع بنسبة 2.1% هذا العام.

وفي الضفة الأخرى من المشهد الاقتصادي، تكافح الدول المستوردة للنفط في المنطقة للحفاظ على توازنها. ورغم تسجيلها معدل نمو يبدو صامداً ويُقدر بنحو 4.3% في عام 2026، إلا أنها تكتوى بنيران اضطراب سلاسل التوريد وارتفاع تكاليف النقل والشحن. لقد اتسعت الفجوة بصورة لافتة بين التضخم الكلي وتضخم أسعار الغذاء الأساسية، مما يفرض ضغوطاً ساحقة على الفئات الأكثر احتياجاً. ويحذر التقرير من مفارقة مأساوية: ففي حين يتراجع الفقر في كل أنحاء المعمورة، تقف منطقتنا كاستثناء وحيد يواصل فيها الفقر زحفه وتمدده، لا سيما في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات كفلسطين واليمن، مع تحذيرات من تفاقم انعدام الأمن الغذائي أواخر عام 2026 بفعل ظاهرة «النينيو» المناخية.

ولكن، وسط هذه الغيوم القاتمة، يفتح التقرير نافذة أمل للمستقبل مبنية على تقنيات «الذكاء الاصطناعي». فالتقرير يؤكد أن هذه التكنولوجيا ليست مجرد رفاهية بل طوق نجاة يمكنه زيادة الإنتاجية لما يتراوح بين 13% و20% من الوظائف الموجودة في منطقتنا، في حين لا تهدد الأتمتة سوى أقل من 10% من الوظائف. غير أن هذا الوعد يصطدم بفجوات هيكلية؛ أولاها «فجوة التوطين اللغوي»، فاللغة العربية، رغم أن الناطقين بها يتجاوزون نصف مليار إنسان، لا تشكل سوى أقل من 1% من بيانات تدريب النماذج المتقدمة، وتتراجع دقة النماذج العالمية بشدة عند التعامل مع اللهجات المحلية التي تسيّر التفاعلات اليومية للأسواق.

وثانيها الفجوات تتمثل في ضعف ديناميكية القطاع الخاص الذي يعاني من غياب روح الابتكار؛ إذ لم تقدم سوى 16% من الشركات منتجاً جديداً في السنوات الثلاث الماضية. ويحدث هذا في ظل هيمنة مؤسسات الدولة التي تستحوذ على حصة تتراوح بين 20% و50% من القيمة المضافة، مما يضعف حوافز المنافسة. يضاف إلى ذلك الفراغ التنظيمي، فغياب الأطر القانونية المرنة لحوكمة البيانات هو العائق الأكبر أمام انتشار هذه التقنيات.

ويختتم التقرير تحليله بوضع خارطة طريق تعتمد على التكامل الإقليمي والتضامن المشترك. فدول رائدة كالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة قطعت شوطاً هائلاً في بناء البنية التحتية للذكاء الاصطناعي. وإذا ما تضافرت هذه القدرات مع المواهب البشرية والبيانات المتوفرة في الدول متوسطة الدخل (مصر والأردن والجزائر وتونس والمغرب)، يمكن خلق منظومة تكنولوجية إقليمية متكاملة. كما يطرح التقرير حلاً مبتكراً للدول النامية عبر «الذكاء الاصطناعي الصغير»، وهي تطبيقات منخفضة التكلفة تعمل على هواتف بسيطة دون اتصال دائم بالإنترنت، لدعم الفلاحين في حقولهم والأطباء في عياداتهم.

في النهاية، يبعث البنك الدولي برسالة واضحة: إن منطقة الشرق الأوسط تقف على مفترق طرق حاسم؛ فإما أن نظل أسرى لتقلبات مضايق النفط وجغرافيا الصراعات، أو توحد الصفوف للاستفادة من رياح التقنية، وتطويع الذكاء الاصطناعي ليكون جسراً نعبر به نحو نمو مستدام.

○ أستاذ الاقتصاد بجامعة أوهايو بأمريكا وجامعة النيل بمصر